

ظاهرة الابتزاز الإلكتروني الآخذة بالازدياد في الأردن، والتي يشكل الإناء معظم ضحاياها، في حين زاد عدد هذه القضايا عام ٢٠٢١ عن تسعة آلاف حالة. ومنذ سنوات، تحاول الجهات المتخصصة توعية الأردنيين بضرورة أخذ الحيطة والحذر خلال تعاملاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت، بعد رصد قضايا احتيال وابتزاز بمبالغ مالية ضخمة، في وقت تعمل الحكومة الأردنية على تعزيز الثقافة الرقمية لدى مواطنيها الذين يتخذ معظمهم الصمت خوفاً من وصمة العار التي قد تلاحقهم. وخلال جائحة كورونا، سجل الأردن ارتفاعاً كبيراً في وسائل الاحتيال والابتزاز الإلكتروني مالياً، عبر تطبيقات مثل "واتساب" التي تتضمن روابط إلكترونية وهمية على أنها طلبات مساعدات مالية من جهات محلية ودولية، واليوم يعتاش كثيرون ممن يختبئون خلف الشاشات على طرفة الإنترنت والتطور التقني. وهنا أكد مدير وحدة الجرائم الإلكترونية في الأردن، الرائد محمود المغايرة أن غالبية ضحايا قضايا الابتزاز التي تصل للوحدة هي من الإناء، مشيراً إلى وجود ١١٥٣ قضية احتيال مالي إلكتروني خلال سبعة أشهر بينما زادت محاولات الابتزاز الجنسي على ٥٠٠ حالة، وحذر المغايرة الأردنيين من تطبيقات التواصل الاجتماعي بخاصة تطبيق "سناب شات"، ونصحهم بعدم حفظ صورهم على هذا التطبيق لتجنب استخدامها وسيلة ابتزاز لاحقاً، مشيراً إلى أن معظم القضايا كانت تتم عبر هذا التطبيق، كما حذر من أن يدفعهم الفضول إلى صفحات الشعوذة لأنها تستخدم لاستدراج الضحية ومن ثم ابتزازها.

إذن، فوسائل التواصل الاجتماعي رغم أنها كسرت جميع الحواجز الاجتماعية والجغرافية، وتسلت إلى غرف النوم، وإلى دقات الحياة الشخصية، ومع الانبهار بتلك التكنولوجيا، والرغبة في تحصيل أكبر قدر من الإعجاب، لكن حالات الاعجاب والانبهار وغيرهما، قد تهدمت وتلاشت، بل وسقطت في أودية اللاأخلاق واللامأمن والانسانانية، في كل مجتمعات العالم، والعالم العربي أيضاً.

تكدس بالأشخاص. فأصبح جميع الأفراد يبحثون عن أرقام هواتف مكافحة الجرائم الإلكترونية لكي يقوموا بالتبليغ عن تلك الجرائم. فالجرائم الإلكترونية في دولة البحرين تعد من أكثر الجرائم التي ازداد معدل ارتكابها بشكل كبير في الفترة الأخيرة من قبل العديد من المجرمين المحترفين في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة، وهذا نتيجة تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة، إزاء حالة تتمثل في أن الشعب البحريني كثيراً ما يجعل طريقة التعامل الصحيح مع تلك الأجهزة. ولهذا السبب يصبح الشعب البحريني أكثر عرضة للوقوع تحت طائلة الجرائم الإلكترونية بكافة المدن المتعددة من المنامة، وعيسى، ومحرق وغيرها من المدن الأخرى. في الأردن أيضاً، ومن مبنى مديرية الأمن العام الأردني حيث تعمل وحدة الجرائم الإلكترونية على ملاحقة المتهمين بالابتزاز. فقد تم كشف نحو ٧٠٠ قضية قدمت إلى وحدة الجرائم الإلكترونية منذ بداية العام الحالي، حيث حجم



ظاهرة خطيرة رغم حداتها؛

الابتزاز الإلكتروني في دول العالم العربي.. إلى أين؟

أعلنت المديرية العامة للأمن الوطني أن قضايا الابتزاز عبر الإنترنت بمختلف أنواعه، قد شهدت ارتفاعاً في المغرب خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢، بنسبة ٤ بالمئة. وأضافت في بيان أن عدد قضايا الجريمة المعلوماتية والابتزاز عبر الإنترنت المسجلة ارتفع من ٢٧٧٣ إلى ٢٨٧٤ قضية، بينما ارتفع عدد الإعلانات والمنشورات المرصودة من ١٨٥٦ إلى ١٩٥١، خلال نفس الفترة. كما ولفتت المديرية إلى أن تسجيل ومعالجة ٢٨٧٠ طلب خبرة من طرف المصلحة المركزية للأدلة والمحتويات الرقمية والمختبرات الهجوية لتحليل الآثار الرقمية، انصبت على ٧٨٥٦ دعامة إلكترونية، أي بنسبة زيادة فاقت ٢٠ بالمئة مقارنة مع نفس الفترة من السنة المنصرمة.

في البحرين، أصبحت الآن من أكثر الأمور التي تشغل بال الكثير من الأشخاص هي الجرائم الإلكترونية، التي تعد أكثر انتشاراً في كافة مدن البحرين المختلفة خاصة المنامة وزايد، باعتبارهما من أكثر المدن

الاتصالية الرقمية، ومعها، أصبحت الأبعاد الاجتماعية تهدد المجتمعات أكثر وأكثر مع بروز جرائم مثل السرقة والاختطاب والتشهير بأسرار الشباب، سواء بصورهم أو معلوماتهم الشخصية، خاصة من الإناء. بالمقابل، دفع هذا الأمر السيئ، الجهات المعنية، الأمنية خاصة، إلى التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية للقيام بمهام حماية المواطنين وإلقاء القبض على الذين سولت لهم أنفسهم دون رحمة، بالترصد والمتابعة لإرتكاب جرائمهم تجاه المواطنين الأبرياء.

في المغرب، أظهرت إحصاءات رسمية عن وجود خلل واضح بالمنظومة الرقابية، نظراً لتضاعف عدد الجرائم، وفي مقدمتها جرائم الابتزاز الإلكتروني. ويرى مختصون مغاربة أن القوانين الحالية لا تزال مختلفة في هذا الجانب، حيث إن التكنولوجيا منحت تقدماً سريعاً يسهل على المجرم الإلكتروني اللجوء للمعلومات الشخصية، بينما أدوات الرقابة الحكومية ما زالت محدودة. وفي هذا السياق،

مع تطور وسائل الاتصال الإلكتروني في العالم، ظهرت بالترامن معها، ظواهر إيجابية وأخرى سلبية، أثرت بشكل وبأخر على طبيعة ومصداقية العلاقات الاجتماعية بين بعض شرائح المجتمعات، وما رافقها من أبعاد خطيرة، خلقت فيما بعد ضحايا، سقطوا أمام مبتزين ومتاجرين بمصائر هؤلاء الضحايا الذين يعدون بالآلاف وربما بالملايين، ممن أقدموا على استخدام وسائل الاتصال الإلكتروني الحديثة. من الظواهر السلبية التي رافقت انتشار وسائل الاتصال، ظاهرة الابتزاز الإلكتروني. حيث تعتبر من الظواهر الحديثة نسبياً، ورغم ذلك، فقد أصبحت تؤثر على فئات من المجتمع التي تتعاطى بها في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص. ويوماً بعد يوم، أخذت هذه الظاهرة تتوسع مع توسع شبكات الإنترنت بوسائلها

الوفاق
حسام رناس

نحن والحياة

ضرورة المحافظة على علاقاتنا مع الآخرين

الإنسان بطبيعته كائن اجتماعي وبحاجة إلى الشعور بالحب والانتماء والتقدير ممن حوله، فالشخص الوحيد يعاني دائماً من القلق والملل والوحدة والعصبية وعدم تقدير الذات؛ لأن العلاقات الاجتماعية توفر للإنسان الشعور بالسعادة والاطمئنان والأمان والراحة النفسية، وبالتالي تنتج شخصية سوية متزنة نفسياً وصحياً.

تنوع العلاقات الاجتماعية يعد، وفق خبراء في علم النفس، من عوامل النجاح في الحياة الزوجية، لأنها لن تخنق الزوج أو الزوجة، وستمكن كلا منهما من اكتشاف جوانب جديدة في ذاته وشخصيته من خلال أصدقائه، وفي العصر الحالي أصبح هناك الكثير من المتغيرات، فلا عمل يدوم للنهاية، لذا أصبح من الضروري أن ينسج الإنسان شبكة من العلاقات الاجتماعية تحميه من السقوط في بئر الوحدة، وكما نستثمر المال ليحمينا من تقلبات الزمن، كذلك علينا أن نستثمر الوقت في إقامة علاقات اجتماعية ناجحة.

تقول إحدى الباحثات: "التواصل الاجتماعي أصبح ضرورة ملحة، وحاجتنا إلى تكوين علاقات اجتماعية أصبحت أقوى من قبل، لكن علينا أن نتمتع بالوعي والحذر واتساع الأفق، فطبيعة الإنسان أن لديه رغبة في الاستقلال بذاته والشعور بحريته، ورغم ذلك لا يستطيع أحد أن يعيش بمنأى عن الآخرين، ولكي نقيم علاقات ناجحة نحتاج لبعض المهارات الاجتماعية التي تساعدنا على اكتساب الأصدقاء والحفاظ عليهم؛ كالدمع المعنوي والمجاملة والتعبير عن الحب، والالتزام بشروط الصداقة، إلى جانب الثقة والاهتمامات المشتركة والتكليف والتنازل بحدود". وتتابع: "إن تعدد العلاقات الاجتماعية يرضي احتياجات الإنسان؛ فالتكشافة لأنماط مختلفة من الناس يمكنه من التعامل مع أنماط مختلفة من الشخصيات، لذلك يجب ألا تنحصر في علاقات من نوع واحد، بل كلما كانت العلاقات متنوعة كانت أفضل، فيكون في حياتنا مكان للأصدقاء، زملاء العمل، الجيران، زملاء الدراسة، العائلة، إلى جانب المشاركة في خدمات اجتماعية؛ كالانتماء لجمعيات خيرية أو دور للمسنيين أو ملاجئ الأيتام، بهذا التعدد في العلاقات الاجتماعية نكتسب نوعاً من الاستقلالية بعيداً عن إطار العائلة والعمل".

وتنوه إلى أنه السؤال الذي يطرح نفسه: كيف أحصل على حريتي واستقلالي وأنا مطالب بنوع من الالتزام بالعلاقات الاجتماعية إلى جانب أنه كلما كثرت العلاقات قل الالتزام؟ الإجابة بسيطة، وهي أننا نشعر بالاستقلالية والحريّة الشخصية، وبالتالي السعادة من خلال وجود علاقات اجتماعية تربطنا بالآخرين، علينا أن نكون متوازنين ونضع حدوداً خاصة بنا لا يتجاوزها الآخرون، ونعمل جاهدين للحفاظ على عدم تخطيها، وفي الوقت نفسه نعبّر عن أهدافنا ورغباتنا وما يزعجنا وضرورة تنظيم العلاقة بيننا وبين الآخرين حيث لا يكون هناك فرض لنوع من السيطرة من أحد الأطراف بل يكون هناك ثقة والتزام.

يقول أحد علماء النفس، إن نجاح أي علاقة يعتمد على أساس التوافق بين أهدافنا وأهداف الطرف الآخر والاستعداد لبذل جهد لمساعدة الطرف الآخر لتحقيق أهدافه. على هذا الأساس، يتوجب علينا أن نسعى دائماً إلى إقامة علاقات متنوعة مع الآخرين، وفي ذات الوقت، علينا العمل على المواظبة والسعي لديمومة هذه العلاقات، ما أمكن.

أخبار سياحية

تخصيص ٥٠ مليار ريال لتطوير السياحة في سنندج

الوفاق/ قال نائب مدير السياحة والاستثمار بالإدارة العامة للتراث الثقافي والسياحة والصناعات التقليدية في محافظة كردستان: من أجل تعزيز وتطوير البنية التحتية للسياحة وتوفير أساس متين للسائحين لدخول مدينة مريوان التابعة لمدينة سنندج، تم تخصيص ٥٠ مليار ريال. وبحسب وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية، قال أرمسان وطن أثناء زيارته للمشاريع السياحية لمدينة مريوان: من أجل الاستفادة من الإمكانيات السياحية والطبيعية لهذه المدينة قدر الإمكان، تم تحديد مشاريع مختلفة لإنفاق هذا المبلغ في مجال السياحة وتعزيز البنية التحتية. وأضاف: تم النظر في جزء من هذه الاعتمادات لتنفيذ مشروع انشاءات متعددة لتقديم الخدمة للزوار والسياح.



في لبنان؛

القبض على عصابة لتهريب البشر

ضمن الظواهر الاجتماعية التي باتت تنتشر في أكثر من دولة عربية على وجه الخصوص، بل وأخذت تشكل تهديداً مباشراً صار يصيب أكثر من شريحة في المجتمع في لبنان، هي ظاهرة الاتجار بالبشر. ومؤخراً تمكنت دورية من أمن الدولة في لبنان، تابعة لمديرية الشمال الاقليمية، من توقيف (م.ع) و(ب.ج)، وذلك لمشاركتهم في أعمال تهريب مهاجرين غير شرعيين عبر البحر، بالإضافة إلى قيام الأول بأعمال تعاطي وترويج مخدرات، وقيامه بسرقات مختلفة مع عصابة يؤلفها في منطقة الشمال. وبعد التحقيقات واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المجرمين، أحيل الموقوفان إلى الجهات المعنية للتوسع في التحقيق. وقالت المديرية في بيان أن هذه التوقيفات حصلت استكمالاً لتوقيف سابق بحق أحد أهم الأشخاص المتورطين بالتهريب عبر البحر، نفذها مكتب أمن الدولة في المنية منذ فترة قصيرة، ولا تزال التحقيقات جارية معه حتى اليوم بإشراف القضاء، والتي تُعتبر ثمرة جداً من ناحية الاستحصال على معلومات

مهمة ساهمت حتى الساعة بالكشف عن عمليات تهريب عديدة قد تم تفشيها. هذا وقد أخذت الجهات الأمنية المسؤولة في ملاحقة هؤلاء المجرمين، لوضع الحد أمامهم وتوقيفهم، حفاظاً على أمن وسلامة المجتمع.

في محافظة حمص بسوريا؛

خدمات جديدة يقدمها مركز خدمة المواطن في حي الوعر



تبقى عملية تقديم الخدمات للمواطنين، تلقى الأولوية بلوائح المسؤولين والمهتمين في محافظة حمص. وبين الحين والآخر، تقوم مراكز متخصصة في المحافظة بتقديم الخدمات وتفعيل نشاطاتها تجاههم. وقبل يومين، أضاف مجلس مدينة حمص خدمات جديدة إلى القائمة التي يقدمها مركز خدمة المواطن في حي الوعر. وبين مدير المعلوماتية في المجلس المهندس رسمي السباعي أنه تم تفعيل عدة خدمات إلكترونية جديدة ضمن المركز، تشمل بيان شرح مخالفات وبراءة ذمة مالية وصورة عن كل من عقد إيجار موثق ومخطط تنظيمي لرخصة سابقة ورخصة بناء. ولفت السباعي إلى أن الخدمات الجديدة متوفرة في باقي مراكز خدمة المواطن، المنتشرة ضمن أحياء المدينة في الأرمن وعكرمة والعدوية والحمرا وصالة الجمهور. وكان مجلس مدينة حمص أطلق بداية الشهر الحالي بالتعاون مع الشركة العامة للكهرباء خدمات جديدة في جميع مراكز خدمة المواطن بالمدينة، لتلبية طلبات المشتركين دون الرجوع إلى مقر الشركة.

لفت السباعي إلى أن الخدمات الجديدة متوفرة في باقي مراكز خدمة المواطن، المنتشرة ضمن أحياء المدينة في الأرمن وعكرمة والعدوية والحمرا وصالة الجمهور.